نحو نقد أصول الفكر العلماني

مخلص السبتي

يتطلب نقد أصول الفكر العلماني العمل على واجهات ثلاث:

إعادة النظر في ثنائياتها، وعلمنتها ، وتعميمها.

1. ثنائيات تحتاج إلى إعادة نظر:

واضح إذن أن العلمنة لم تكن تعني في الأصل تخلي المجتمع عن قيمه الدينية ولا عن تراثه وثقافته، بل كانت تعني ربط كل ذلك بالإرادة العامة عوض القرارات الكنسية الفوقية المقدسة، وبذلك فقد كان سعي العلمانية يتجه أساسا إلى فصل ووصل معينين، أي فصل الثقافة والتراث والعلوم والفلسفات والقيم عن المنظومة الكهنوتية الكنسية غير الخاضعة للنقاش ولا للمحاسبة ووصلها بالمنظومة الاجتماعية المدنية التي لم تتنكر بالضرورة للدين المسيحي.

 ولذلك فتطور العلمانية في السياق الغربي لم يمنع من أن يصرح أكثر من 95% من مواطني الدول الأوربية بأنهم مؤمنون[[1]](#footnote-1)، ولا من أن يكون الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية، ولا من أن تطلب المحاكم من الشهود أداء القسم قبل الكلام، ولا من أن ينظر الغربيون إلى ثقافتهم بصفتها التجسيد الحي للمثل اليهودية-المسيحية...

إن غياب نقد أصول الفكر العلماني في العالم الإسلامي في غمرة السجال المذهبي قد أفقد جل الدارسين إسلاميين وعلمانيين القدرة على دراسة العلمانية ضمن سياقها الموضوعي وتطوراتها الذاتية، فالتبس عليهم ما هو جوهري فيها مما هو من أعراض التاريخ وملابساته، وبنى العلمانيون في العالم الإسلامي ثنائياتهم على نظير ثنائيات التاريخ الأوروبي المتقابلة المتضادة من قبيل: الدين/الدولة، والدين/العلم، والدين/الدنيا....إلخ والحال أن تلك الثنائيات وفق جوهر الأطروحتين معا (الإسلامية والعلمانية) متكاملة منسجمة لا يلغي أحدهما الآخر، بل يمهد له ويمـده بأسباب البقاء، فإذا استبدلنا لفـظ " دين " بلازمه في المسيحية كما فهم داخل الكنيسة، وهو الكهنوتية فهمنا عمق الإشكالية، إذ يبدو الصدام بين الكهنوتية والعلم والكهنوتية والدولة... على أنه صدام بين الدين والعلم، والدين والدولة، ولا يصح هذا في حكم الإسلام كما في حكم العلمانية إلا إذا كان الدين كهنوتية جامدة ورهبانية " مقدسة " متحجرة، وذلك ما كان من أمر المسيحية خلال القرون الوسطى، وما انحرف إليه واقع السلطة والمعارضة في كثير من فترات التاريخ الاسلامي.

إن الإشكال الحقيقي ليس في التقابل بين الدين والدولة، والدين والعلم... بل في ذات الدين، وعن أي دين نتحدث، هل الدين الذي احتوته الكهنوتية؟ أمالدين الذي واجههاوواجه مختلف أشكال الحكم بالحق الإلهي ووصف كل ذلك ب"الشرك"؟

ومن ثمة ،فالثنائية المتنافرة الصحيحة هي ثنائية دين/كهنوت(وليست: دين/دولة)والصراع دائر بينهما بما يشمله الدين من حرية ومساواة ودعوة إلى العلم، وبما يشمله الكهنوت من أنانية وانغلاق وسر وغموض، والنتيجة أن الحكم الديني (لغة لا اصطلاحا) هو حكم الإنسان الفاعل المؤمن، وحكم الكهنـوت هو حـكم ديني (اصطـلاحا لا لغة) ثيوقـراطي متخـلف وإقصائي.

إن التقابل الصحيح هو بين الدين/والكهنوتية، الدين بما هو وحي منزل لإرشاد البشر إلى مناهج تصريف حياتهم الخاصة والعامة، والكهنوتية بما هي احتكار للدين وتحريف له، وإضفاء الطابع السري والمغلق عليه، وهذا بالضبط هو ما غاب عن معظم علمانيي العالم العربي والإسلامي منذ أتاتورك فانحصرت جهودهم أو تكاد في العمل على إقصاء الدين وعزله عن الحياة وبناء أسس الدولة والعلم والإدارة بمعزل عنه، فحرموا العلمانية من رصيد الخبرة الإسلامية الهائل في مواجهة الكهنوتية والتقول على الله بغير حق، وحرموا المسلمين من رصيد التجربة العلمانية الممكنة من إدراك الإجراءات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى نزع القداسة عن الأشخاص وتصرفاتهم، وربط التشريعات بالإرادة العامة بطرق حديثة متجددة... وكانت النتيجة جعل الحداثة في مواجهة الإسلام بدلا أن تكون الداعية إليه والمترجمة لقيمه، مما أعاق سبل التواصل الثقافي داخليا وخارجيا، وحد من إمكانية فهم الإسلام فهما حقيقيا يلائم مقاصده الكبرى واحكامه الكلية .

والحاصل أن جوهر الفكر العلماني يكمن في نوع الإجابة عن السؤال التالي:

من يتولى سن التشريعات وإصدار القرارات في الدولة ؟ وبأي صفة ؟ هل يتولاها رجال الدين بصفاتهم الدينية ؟ أم يتولاها أشخاص عاديون بصفاتهم المدنية الممثلة للإرادة العامة ؟

يجيب العلماني بدون تردد : يتولاها أشخاص عاديون بصفاتهم الإنسانية المدنية ، وقد يتساءل الإسلامي عن مفهوم رجال الدين ، فإن كانوا هم الأوصياء على الدين فلا وجود لهم أصلا[[2]](#footnote-2) بله أن يكونوا هم مصدر التشريعات والقرارات ، وإن كانوا هم علماء الدين، فهم من عموم الناس[[3]](#footnote-3)،وهنا يلتقي الرجلان على هدف مشترك ، هو أن يتولى تسيير الدولة أشخاص عاديون بصفاتهم الإنسانية العادية الممثلة للإرادة العامة ، لا بأي صفة مقدسة معصومة ممثلة للإله على الأرض ، وإلى الإرادة العامة يتم الرجوع لتحديد الثـقافـة والهوية والمشترك الوطـني ، وليس المطلوب بعـد هذا أن يكره أحد على توجهات ثقافية أو قناعات فكرية ، فهذا إفقار للثقافة وللتنوع السياسي والاجتماعي ، بل المطلوب والضروري[[4]](#footnote-4) هو يخوض الناس عملية تثاقـف مستمر تجاوز التناقضات القديمة إلى تناقضات جديدة تتكاثف جهود الجميع في مواجهتها.

والقصد بيان إمكانية تجاوز تناقض إسلام/علمانية ، وبناء صراع جديد على أساس تناقض جديد تجتمع فيه العلمانية مع الإسلام في مواجهة الموبقات الخمس:الفساد والاستبداد والإلحادوالطائفية والتفكك الاجتماعي.

إنه مهما كانت التعابيـر: مواجهة الشرك، أو مواجهة الثيوقراطية، فإن الهدف واحد، والمدلول واحد، وهو اللارهبانية، أو اللاكهنوتية وهو المصطلح الذي نقترحه بديلا عن اللادينية، لأنه أدق في التعبير وأدل على الواقع منه.

1. علمنة العلمانية

أي نفي الصبغة الإطلاقية عنها، ودراستها في سياق تعبيرها عن خيارات إجرائية نسبية خاضعة لتحولات الزمان والمكان غير متعالية عليهما ، وذلك يتطلب عدم تحويلها بذاتها إلى عقيدة جديدة مطلقة تحول إطلاقيتها دون قبول الدين في ثوابته وكلياته ،فالعلمانيون في عالمنا العربي الذين يعتبرون أن الشر الأكبر إنما هو ناتج عن الفكر الديني "الخالق للتعصب ،المساند للطغيان والمعيق لتقدم العلم والمعرفة" يجعلون من العلمانية صنما يعبد، لا أدوات إجرائية تستخدم لصالح الإنسان ، كرامته وحريته وعقيدته ، فعدم النظر إلى العلمانية في نسبيتها (أي عدم علمنتها) يقيم حجبا كثيفة تمنع رؤية الواقع في تنوعه وتشكله وتطوره.

وفعلا قد يحتضن الفكر الديني الكهنوتية وينميها حتى تتمكن من القضاء على العقل والمنطق والمعرفة العلميـة كما رأينا عند رهبـان الكنيسـة في الغـرب ، ومشـايخ الكثير من الطرق في الشرق[[5]](#footnote-5)...لكن ، ليست تلك هي الصورة الوحيدة للفكر الديني، فهناك صور أخرى مشرقة واجه فيها هذا الفكر عمليا مختلف صور الكهنوتية والتصرف بالحق الإلهي ،ودعا إلى الانفتاح وإعمال العقل والحكمةبالشكل الذي رأيناه عند أغلب علماء الإسلام شرقا، وأكثر منظري العلمانية من رجال الدين غربا.

إن حال الدول " العلمانية " التي ضاقت بخمار يغطي شعر فتاة في مدرسة، أو بمئذنة ترشد إلى مسجد في حي، أو بمسجد يؤوي مصلين في مدينة...وأصدرت تشريعات تصادر حرياتالناس فيما يلبسون ،يشبه حال دول " دينية " تتدخل في أزياء الناس ومعتقداتهم ودور عباداتهم، وعلى الرغم من اختلاف الشعارات والرموز والتسميات، وعلى الرغم من اختلاف الحدة ودرجة التأثير،فإن هناك نقطا مشتركة تجمع الدانمارك بإيران،وفرنسا بأفغانستان، وتجمع المتطرفين العلمانيين بالمتطرفين الدينيين.

تعميم العلمانية:

رغم إنجازات الحضارة الغربية في مجال الدفع بالعقل في مختلف الاتجاهات ، إلا أن تصوراتها العلمانية لا زالت قاصرة عن الوصول إلى مناطق مقدسة في التفكير الغربي ليس بالإمكان الاقتراب منها، وهنا نذكر عصمة رجال الدين وقداستهم.

فلازالت الشعوب المسيحية حتى المتطرفة في نزعاتها العلمانية تقول بقداسة رجال الدين وعصمة قرارات المجامع الكنسية على مختلف العصور، وبذلك أمكن لهاته المجامع اعتماد أناجيل ورد أخرى، كما أمكنها التشريع الديني والتحليل والتحريم، بل ومغفرة الذنوب أو المعاقبة بالحرمان، كل ذلك باسم الرب ومن غير سند منه.

فإذا كانت العلمانية في أجلى صورها تهدف إلى نزع القداسة عن أقوال الإنسان وأفعاله، فما بالها تقف إلى اليوم على أعتاب الكنيسة في تقديس وإجلال لرهبانها وقديسها، ولم تسع إلى مساءلتهم عن آرائهم الدينية -القطعية والمطلقة- ومن أين استمدوها، كما لم تسع إلى مسائلتهم عن مصدر السيادة الروحية، على - المؤمنين- التي منحوها لأنفسهم باسم الله ونيابة عنه[[6]](#footnote-6).

فإذا كان من الواضح البين أن العلمانيين قد نجحوا في رفع وصاية الكنيسة على الدولة، فإن من الواضح البين أيضا أنهم لم ينجحوا في رفع وصايتهم على الروح، بل إنهم لم يسعوا إلى ذلك أصلا، إذ تركزت جل جهودهم على مقايضة الكنيسة في أن تتخلى للدولة عن السلطة السياسية ، مقابل تخلي الدولة للكنيسة عن السلطة الروحية.

وهكذا، فلا زالت الكنائس تفرض على أتباعها وصاية من نوع وصاية الآباء على أبنائهم القاصرين، ومن يبحث في دلالات وخلفيات نعوتها المستعملة من أب وابن، وأحيانا أخ أو أخت، يدرك عمق الهوة الفاصلة بين رجل الدين ،ولو كان في أسفل السلم الهرمي الكنسي، ورجل الدنيا العادي الذي يخضع لوصاية الكنيسة الروحية، بحيث لا يستطيع أن يكون مسيحيا ولا مؤمنا من لم يمر إيمانه عبر قنوات الكنيسة فيعمده الراهب، أما من حرمته بإخراجه من حرمها، فهو غير مؤمن، وبذلك فرجال الكهنوت إلى اليوم لا زالوا هم الوسطاء الذين ليس منهم بد لكي يكون الإنسان مؤمنا.

إن النجاح الذي يمكن أن تحققه العلمانية في مستقبلها على المدى المتوسط رهين بمدى تمكنها من تحقيق أماني جون ويكليف وجون هيس ومارتن لوثر المتعلقة بنزع تيجان القداسة من على رؤوس الرهبان، وسحب السلطات الروحية من أيديهم ومن أيدي البابا، ودراسة كتبهم وأناجيهم بمناهج علمية نقدية و توثيقية، وهذا سوف يؤدي إلى تقارب جديد بين الديانات ،واجتماع على أرضيات مشتركة نافية للشرك ،محكمة مبدأ المساواة الإنساني ،حتى لا يبقى في الأرض بشر ربا لبشر، وتعم الاستجابة لأمر: (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم، ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئا، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله).[[7]](#footnote-7)

والمستفاد أنه بإعادة النظر في ثنائيات العلمانية يمكن ضبط الثابت والمتغير فيها وإتاحة إمكانات تجديدها وتحيين مضامينها والحؤول دون تقادمها واستحالتها إلى جسد دون روح ،واسم دون مسمى، وبعلمنتها يمكن الحؤول دون تقديسها وتحويلها إلى دين جديد، وبتعميمها يمكن توسيع دائرة تأثيرها

1. - من دراسة أعدتها الإدارة العامة للإعلام والثقافة الأوربية، انظر:

- Alain Zuvilling, Les européens , leur religion et leur Europe, dans Religions et transformations de l’Europe, presses universitaires de Strazbourg P : 225. [↑](#footnote-ref-1)
2. - ينبغي هنا التمييز بين الوجود الشرعي والوجود الفعلي، فرغم عدم اعتراف الإسلام بأي شيخ أو إمام يكون وصيا على الدين، فقد شهدت كثير من مراحل التاريخ انحرافات بالغة عن التعاليم الإسلامية أوجدت صيغا متعددة لنظام الكهنوت واجهها الكثير من الفقهاء وقاوموها بشدة . [↑](#footnote-ref-2)
3. - يلاحظ برنار لويس عن حق أنه لا يوجد في الإسلام مصطلح يعبر عن عموم الناس في مقابل خواصهم، أي (رجال الدين)، فتعبير رجال الدين تعبير لا معنى له في سياق الإسلام، إذ كل الناس، حكامهم، وفقهاؤهم، وعلماؤهم وحرفيوهم... هم " عموم " أي علمانيون وفق السياق الغربي انظر: برنار لويس: لغة السياسة في الإسلام، ترجمة دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث 1993 -ص:12. [↑](#footnote-ref-3)
4. - وهو أيضا مستعجل بالنظر إلى حاجتنا الملحة اليوم إلى الأمن والاستقرار في مجتمعاتنا العربية. [↑](#footnote-ref-4)
5. - من دون أن ننسى أيضا أعضاء وقيادات الكثير من التنظيمات العنيفة كالقاعدة وطالبان وبوكو حرام... واللائحة في ازدياد ،وانحرافها واحد وإن تعددت الصور والتسميات. [↑](#footnote-ref-5)
6. - من مظاهر انعكاس التصرفات الإطلاقية للكنيسة على المجتمع المدني العلماني في الغرب نجد كرسي الاعتراف، حيث يعترف المذنب في الكنيسة بأخطائه، وأحيانا بجرائمه للراهب الذي يغفر له في نهاية الجلسة أو الجلسات، ونجد أيضا الزواج الكنسي الذي يتم باسم الرب، ولهذا لا تقبل الكنائس الكاثوليكية إيقاع الطلاق، لأنه يعد تفريقا لما جمعه الرب (أي الراهب نيابة عن الرب). [↑](#footnote-ref-6)
7. - سورة آل عمران، الآية:64. [↑](#footnote-ref-7)